

## قرارات رئيس مجلس الوزراء

سنة

- قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٧٤ باعتبار مشروع نزع ملكية العيش المقامة على الأرض  
الملوكة للبنك المركزي المصرى بشوارع الأهرام بالجيزة من أعمال المنفعة العامة  
والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .. ١٢٤
- قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن اعتبار مشروع إقامة مبنى مدرسة ابتدائية بناحية  
الاعلام مركز الفيوم من أعمال المنفعة العامة .. ١٢٦
- قرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية .. ١٢٧
- قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيين رؤساء مجالس إدارة بنوك التسليف الزراعى  
والتعاونى فى بعض المحافظات .. ١٢٧
- قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٥ بتعيين مدير عام للإدارة العامة لتقويم المشروعات  
بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .. ١٢٧
- قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٥ بتعيين مدير عام لصندوق تحسين الأقطان المصرية التابع  
لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .. ١٢٨
- قرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية .. ١٢٨
- قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية .. ١٢٨

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٨٠ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الثقافى والعلمى  
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غانا الموقع  
فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على اتفاق التعاون الثقافى والعلمى بين  
مصر العربية وجمهورية غانا والموقع فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٤  
التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٩٤ ( ٢٣ ديسمبر سنة ٧٤

## قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٥

بتعديل نص المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام  
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل نص المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام  
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ النص الآتى :

" للعامل الحق فى أجازة بأجر كامل فى أيام عطلات الأعياد والمناسبات  
الرسمية التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة على ألا تزيد على ثلاثة  
عشرة يوماً فى السنة "

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يرصد هذا القانون بخاتم الدولة - وينفذ كقانون من قوانينها ما

٢٦ فبراير سنة ١٩٧٥

## ( المادة الخامسة )

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بالعمل على تشجيع فهم حضارة وثقافة  
وفن الطرف الآخر على نحو أفضل بين مواطنيه ويكون ذلك على وجه  
الخصوص بالوسائل الآتية :

( أ ) الاشتراك في المؤتمرات العلمية والفنية والحلقات الدراسية التي  
تعقد في كلا البلدين بقصد تدعيم التعاون بين الخبراء في مجال  
التخصص أو الخبرة .

( ب ) تيسير إقامة الحفلات المسرحية والموسيقية وتبادل الفرق الفنية

( ج ) تنظيم إقامة المعارض الفنية ومعارض الكتب في البلدين .

( د ) تبادل الأفلام السينمائية الطويلة والتلفزيونية وكذا الأفلام  
الثقافية والإخبارية وتشجيع توزيعها في كلا البلدين .

## ( المادة السادسة )

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية  
خاصة عن البلد الآخر يكون الغرض منها تعريف رعاياها بالحياة  
الاجتماعية والثقافية والفنية للبلد الآخر كما يعملان على تشجيع تبادل البرامج  
والتسجيلات الموسيقية والفنية والثقافية بين البلدين .

## ( المادة السابعة )

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع ترجمة المؤلفات الأدبية والعملية  
والثقافية والفنية والاجتماعية التي تصدر عن كبار الكتاب في بلديهما .

## ( المادة الثامنة )

تشجع الطرفان إقامة المباريات لتدعيم التعاون بين المؤسسات المتماثلة  
في مجالات الرياضة والشباب .

## ( المادة التاسعة )

يعقد الطرفان المتعاقدان برامج تنفيذية يكون كل منها نافذا لمدة عامين  
ويتضمن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق كما يتضمن الشروط  
المالية اللازمة لذلك التنفيذ .

## ( المادة العاشرة )

هذا الاتفاق خاضعا للتصديق عليه .

ويسرى ابتداء من تاريخ إخطار الطرفين المتعاقدين أحدهما للآخر  
بمذكرات دبلوماسية بأن هذا التصديق قد تم .

## ( المادة الحادية عشرة )

اي ملاحظات تقدم أو تعمل على هذا الاتفاق لأي من الطرفين  
المتعاقدين سوف تقدم أو تعمل كتابة بالطرق الدبلوماسية .

## ( المادة الثانية عشرة )

هذا الاتفاق يظل ساريا لمدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء سريانه  
وتحدد تلقائيا من سنة لأخرى .

## اتفاق

تعاون ثقافي وعلمي

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غانا

إن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية غانا (والذي يطلق عليهما  
فيما يلي الطرفان المتعاقدان) رغبة منهما في توثيق أواصر الصداقة وتأكيدا  
لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية بشأن التعاون المتبادل بين الشعوب  
الأفريقية في المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية قد اتفقتا على ما يلي :

## ( المادة الأولى )

تتعهد الطرفان المتعاقدان بتدعيم وتشجيع التعاون العلمي والثقافي  
والتكنولوجي بين البلدين كما يلي :

( أ ) تبادل أساتذة الجامعات والمعاهد ومدرسي المدارس والعلماء  
والباحثين والتكنولوجيين وتقديم التسهيلات اللازمة لهم .

( ب ) تقديم المنح لطلبة وخريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس  
بهدف تمكينهم من مواصلة دراستهم أو أبحاثهم بالإضافة إلى  
زيادة قدراتهم الثقافية والفنية .

( ج ) إنشاء المؤسسات الثقافية والعلمية والتعليمية والتكنولوجية لكل  
منهما في بلد الطرف الآخر ويكون ذلك بروتوكولات خاصة  
لكل حالة على حدة وفي نطاق التشريعات السارية في كل بلد .

( د ) تشجيع التعاون الوثيق بين المؤسسات والتعليمية المتماثلة ،  
وكذلك بين المؤسسات العلمية والثقافية والدينية .

( هـ ) تشجيع وتسهيل تبادل الزيارات التعليمية والثقافية والفنية  
والسياحية بين البلدين .

## ( المادة الثانية )

يعمل الطرفان المتعاقدان من أجل تدعيم العلاقات الثقافية والتكنولوجية  
بين البلدين على تبادل المعلومات ونتائج البحوث والكتب والمطبوعات  
والأفلام والإحصاءات وكذلك القوانين المتعلقة بالشؤون الثقافية والعلمية  
والتكنولوجية .

## ( المادة الثالثة )

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين بقدر الإمكان على أن تشمل كتب  
التاريخ والجغرافيا المقررة في بلده قدر ما يناسب من المعلومات عن الدولة  
الأخرى نعين على تكوين فكرة صحيحة لدى الطلاب عن تاريخ وحضارة  
وثقافة وفنون واقتصاد الطرف الآخر .

## ( المادة الرابعة )

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بدراسة البرامج التعليمية لمدارس ومعاهد  
وجامعات الطرف الآخر بقصد بحث معادلة الشهادات الدراسية والدرجات  
العلمية التي تمنحها المؤسسات التعليمية في البلدين .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم واختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز الحكومي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٥ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل الوزارة ؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تهدف وزارة التموين إلى توفير احتياجات الجماهير من السلع الغذائية في نطاق الخطة الاقتصادية للدولة سواء عن طريق الاستيراد أو الإنتاج المحلي والإشراف على تداولها وتسعيرها والرقابة على عدالة التوزيع وسلامة لضمان وصولها إلى المستهلك دون استغلال .

وتباشر الوزارة مسؤولياتها بالتعاون مع أجهزة الدولة على النحو التالي :  
( أولا ) اقتراح وتنفيذ السياسة التموينية للدولة بما يحقق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

( ثانيا ) تخطيط احتياجات الجماهير من جميع أنواع السلع الغذائية عن طريق إجراء الدراسات والبحوث بغرض التعرف على أنماط الاستهلاك المختلفة وبالتعاون مع الأجهزة الأخرى المعنية بالدولة .

( ثانيا ) توفير الاحتياجات من السلع الغذائية بجميع أنواعها من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد ، ولها في سبيل ذلك :

( ١ ) بالنسبة للإنتاج المحلي :

- الإسهام في توجيه الإنتاج المحلي لتوفير الكميات اللازمة للاستهلاك .  
- اتخاذ الإجراءات الأخرى التي تكفل توفير الكميات المذكورة عن طريق التعاقد مع المنتجين أو إعانتهم وبغير ذلك من الإجراءات المقررة قانونا .

- تحديد أسعار السلع الغذائية الأساسية المنتجة محليا أو المستوردة مع العمل على موازنة هذه الأسعار

( ٢ ) بالنسبة لعمليات الاستيراد :

- دراسة الأسواق الخارجية بالنسبة للسلع الغذائية التي يحتاجها

ولكل من الطرفين المتعاقدين في أي وقت إخطار الطرف الآخر برفضه في انتهاء الاتفاق وفي هذه الحالة ينقضي الاتفاق بعد ستة أشهر من استلام إخطار الانتهاء .

وإشهادا لما سبق وقع هذا الاتفاق المقوضين في ذلك عن حكومتيهما .  
تحرر من أصلين في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ باللغتين العربية والانجليزية ولكلا النصين نفس الحجية . وفي حالة الخلاف حول التفسير يرجع للنص الانجليزي .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	جمهورية غانا
السفير / محمد فؤاد البديوي	ميجور جنرال كلياند كوفي بروس
مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون	سفير جمهورية غانا
القنصل بوزارة الخارجية	في مصر

## وزارة الخارجية

### قرار

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٨٨٠ الصادر بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤ بالموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والعلمي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غانا الموقع في ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٤ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الثقافي والعلمي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غانا الموقع في ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٤ ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٤/٣/١٩٧٤  
تحريرا في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٤ ( ٢ يناير سنة ١٩٧٥ )

اسماعيل فهمي

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥

تنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالنسبة للجبري

وتحديد الأرباح ؛